|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **בנק ישראל**דוברות והסברה כלכלית | C:\Users\u34r\AppData\Local\Microsoft\Windows\INetCache\Content.Word\logo_70.png | ‏ירושלים, ‏כ"ה אדר, תשפ"ה‏25 מרץ, 2025 |

إعلان للصحافة:

**مقالة من تقرير بنك إسرائيل لعام 2024:**

**تأثير الحظر التركي على الاقتصاد الإسرائيلي**

* أدى رد فعل الأسواق على الحظر الذي فرضته تركيا على الصادرات إلى إسرائيل إلى تقليل تأثيره على النظام الاقتصادي الإسرائيلي. تسبب الحظر في خفض الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا في عام 2024 بنحو مليار دولار مقارنة بمستواها في عام 2023.

خلال حرب "السيوف الحديدية"، فرضت تركيا حظراً على التجارة مع إسرائيل منذ نيسان - أيار 2024. يتناول هذا التحليل العواقب المحدودة للحظر التركي على الاقتصاد الإسرائيلي، ويتناولها كدراسة حالة لأهمية الانفتاح التجاري كأداة للحماية من العقوبات محدودة النطاق.

**العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل وتركيا قبل فرض الحظر التركي**

على مدى العقد ونصف الماضيين، أصبحت تركيا مصدراً مهماً للواردات إلى إسرائيل[[1]](#footnote-1). في عام 2023، بلغ حجم واردات السلع المصنوعة في تركيا نحو 5.3 مليار دولار، وهو ما يمثل نحو 6.3% من إجمالي الواردات الإسرائيلية[[2]](#footnote-2). وبلغت قيمة الواردات المشتراة في تركيا نحو 4.6 مليار دولار، وتم شراء سلع تركية الصنع بقيمة 660 مليون دولار على الأقل من خلال أسواق خارجية. كانت تركيا مصدراً مهماً لواردات إسرائيل من المدخلات اللازمة للبناء والإنتاج: وكان نحو نصف إجمالي واردات الأسمنت والجبص ومنتجاتهما ونحو خمس إجمالي واردات الحديد والصلب من تركيا. كما استوردت إسرائيل من تركيا البلاستيك ومنتجاته، والسيارات، والآلات، والمعدات الإلكترونية على نطاق واسع (الجدول 1 والشكل 1). استفادت تركيا أيضاً من حوالي 824 ألف زيارة من السياح الإسرائيليين في عام 2022 (دائرة الاحصاء المركزية التركية).



في المقابل، كانت الصادرات إلى تركيا محدودة النطاق، وبلغت عام 2023 نحو 1.5 مليار دولار، وهو ما يمثل نحو 2.5% فقط من إجمالي الصادرات الإسرائيلية من السلع. كانت المنتجات الرئيسية التي تم تصديرها إلى تركيا هي المنتجات الكيميائية والبلاستيك ومنتجاته والخردة المعدنية والصلب (الجدول 1). كانت صادرات الخدمات التجارية إلى تركيا وعدد السائحين من تركيا ضئيلاً. وبناء على ذلك، عانت إسرائيل من عجز كبير في التجارة في السلع والخدمات مع تركيا، ولذلك فإن الضرر المحتمل لسياسة الحظر التركية تجلى بشكل رئيسي في خفض إمدادات المنتجات والسلع في النظام الاقتصادي الإسرائيلي.

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| **الجدول 1: التجارة الإسرائيلية التركية في السلع والبيانات التكميلية** |  |  |  |  |
| (بملايين الدولارات والنسب المئوية، 2023-2024) |  |  |  |  |  |
|   |   | النسبة من اجمالي الفئة 2023 | 2023 | 2024 | 2024 |   |   |   |
|  |  | سنوي | سنوي | الربع | الربع | الربع | الربع |
|   |   |   |   | 1 | 2 | 3 | 4 |
| **أ. تجارة السلع بين إسرائيل وتركيا (بملايين الدولارات بالأسعار الحالية)** |
| 1 | **استيراد المنتجات التركية (بلد المنشأ)** | 6.3% | 5,271 | 2,868 | 1,226 | 634 | 550 | 458 |
| 2 | **الاستيراد من تركيا (بلد الشراء)** | 5.5% | 4,608 | 2,019 | 1,079 | 448 | 283 | 209 |
| 3 | **الاستيراد من خلال أطراف خارجية1** |  | 663 | 849 | 148 | 185 | 266 | 249 |
| 4 | **نسبة الاستيراد من خلال أطراف خارجية** |  | 13% | 30% | 12% | 29% | 48% | 54% |
| 5 | **منها: الحجر والأسمنت وماشابه ومنتجاتهما** | 48.2% |  460  | 199 | 99 | 33 | 40 | 27 |
| 6 |  **المعادن والصلب ومنتجاتها** | 22.6% |  807  | 296 | 124 | 47 | 61 | 64 |
| 7 |  **البلاستيك ومنتجاته** | 11.9% |  340  | 207 | 88 | 45 | 43 | 31 |
| 8 |  **السيارات** | 5.2% |  451  | 318 | 137 | 111 | 28 | 42 |
| 9 |  **الآلات والأتمتة الإلكترونية** | 3.1% |  603  | 380 | 165 | 59 | 73 | 83 |
| 10 | **التصدير إلى تركيا** | 2.5% |  1,554  | 599 | 415 | 167 | 13 | 5 |
| 11 | **منها: منتجات كيميائية** | 14.0% |  448  | 248 | 190 | 58 | 0 | 0 |
| 12 |  **البلاستيك ومنتجاته** | 6.6% |  183  | 59 | 46 | 13 | 0 | 0 |
| 13 |  **المعادن والصلب** (خردة) | 80.4% |  139  | 36 | 27 | 9 | 0 | 0 |
|  **ب. مؤشرات أسعار الاستيراد الدولية ومؤشر مدخلات البناء في إسرائيل (أساس 2023 = 100)** |
| 14 | **مؤشر أسعار الاستيراد2 الاجمالي** |  |  100.0  | 99.0 | 98.9 | 99.6 | 99.3 | 98.1 |
| 15 | **مؤشر أسعار استيراد2 مدخلات التصنيع** |  |  100.0  | 98.5 | 98.2 | 98.4 | 99.1 | 98.2 |
| 16 | **مؤشر أسعار مواد البناء للاسكان2** |  |  100.0  | 100.3 | 100.1 | 99.9 | 100.5 | 100.9 |
| **ج. واردات الأسمنت من مختلف أنحاء العالم وأسعار الأسمنت في إسرائيل** |
| 17 | **استيراد الاسمنت (بآلاف الأطنان)** |  | 4,594 | 4,103 | 913 | 858 | 1,106 | 1,226 |
| 18 | **استيراد الاسمنت3 (ملايين الدولارات)** |  | 443 | 345 | 79 | 73 | 94 | 99 |
| 19 | **نسبة استيراد الاسمنت3 من تركيا (نسبة مقدرة)** | 72% | 20% | 74% | 15% | 0% | 0% |
| 20 | **مؤشر اسعار استيراد الاسمنت2, 3**  |  | 100 | 90 | 93 | 90 | 87 | 90 |
| 21 | **مؤشر أسعار الاسمنت في مؤشر مدخلات البناء2** | 100 | 96 | 98 | 96 | 95 | 95 |
| **ملاحظات:**  |  |  |  |  |  |  |  |
| 1 يتم حساب الحاجز الأدنى للواردات من خلال دول ثالثة على أنه الفرق بين الواردات من تركيا كبلد الشراء والواردات من تركيا كبلد المنشأ.  |  |  |
| 2 يتم حساب مؤشرات أسعار الاستيراد وفقاً للقيمة الإسمية بالدولار، كما يتم حساب مؤشرات أسعار مدخلات البناء السكني وفقاً للقيمة الإسمية بالشيكل. |  |
| 3 أسمنت بوتيرلاند، وما شابه السلعة رقم 2523 في رمز HS)؛ يتم حساب السعر للطن للسلع المشتركة في الفئة (2523290). |  |  |  |
| **المصادر:** دائرة الاحصاء المركزية، دائرة الاحصاء المركزية التركية، سلطة الشحن وتحليلات بنك اسرائيل. |  |  |  |  |

**سياسة الحظر التركي وأثرها على النظام الاقتصادي الإسرائيلي**

استمرت التجارة الإسرائيلية التركية حتى أواخر عام 2023 والربع الأول من عام 2024 على الرغم من تدهور العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وهو ما انعكس في توقف الرحلات الجوية المباشرة بينهما وتراجع السياحة الإسرائيلية إلى تركيا أواخر عام 2023 و2024[[3]](#footnote-3). في نيسان 2024، أعلنت تركيا حظر تصدير 54 سلعة إلى إسرائيل، معظمها من مدخلات البناء والتصنيع، مثل الأسمنت ومنتجاته، والمنتجات المعدنية والصلب. في بداية أيار 2024، حظرت تركيا أي تجارة مع إسرائيل. رداً على الحظر التركي عملت إسرائيل على مساعدة المصدرين والمستوردين الإسرائيليين في العثور على شركاء تجاريين بديلين وتسهيل إجراءات الاستيراد.

بعد فرض الحظر، توقفت الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا اعتباراً من أيار 2024، ما أدى إلى تقليص الصادرات الإسرائيلية إليها في عام 2024 بنحو مليار دولار مقارنة بعام 2023. ساهم توقف الصادرات إلى تركيا في الانخفاض الإجمالي لصادرات المنتجات الكيميائية خلال عام 2024، في حين كان تأثيره على القطاعات الأخرى هامشياً. بعد فرض الحظر، انخفض حجم واردات المنتجات التركية من حوالي 550 مليون دولار شهرياً في بداية عام 2024 إلى حوالي 100-200 مليون دولار شهرياً في نهايته، ويمكن ملاحظة الانخفاض في معظم فئات المنتجات الأساسية (الجدول 1 والشكل 1). تشير البيانات التركية إلى توقف كامل للصادرات إلى إسرائيل وفقاً للسياسة التركية. (قارن الخط الأحمر والخط الأزرق في الشكل 1.)

التفسير الرئيسي للفجوة بين البيانات الإسرائيلية والتركية هو التجارة من خلال انظمة اقتصادية خارجية، بما في ذلك الصادرات التركية إلى السلطة الفلسطينية، والتي تشكل جزءاً من منطقة الجمارك الإسرائيلية (السطران 3 و4 في الجدول 1 والخط الأسود في الشكل 1). بدأت الصادرات التركية إلى السلطة الفلسطينية بالتراجع خلال شهري تشرين الأول وتشرين الثاني بعد مطالبة تركيا بالحصول على شهادة من السلطة الفلسطينية تؤكد وصول السلع بالفعل إلى السوق الفلسطينية. كانت فعالية هذه الخطوة جزئية أيضاً، حيث انخفضت واردات السلع التركية إلى إسرائيل في الربع الأخير من عام 2024، لكنها لم تتوقف.

كان من المتوقع أن يؤدي الحظر إلى زيادة أسعار استيراد المنتجات التركية المستوردة بشكل غير مباشر والمنتجات البديلة للمنتجات التركية. على الرغم من ارتفاع أسعار الواردات (بالدولار) من مدخلات الإنتاج، والتي شكلت أغلب الواردات من تركيا، وأسعار مواد البناء (بالشيكل) في مؤشر مدخلات البناء السكني، إلا أن حجم الزيادة كان ضئيلاً (0.6-0.7 نقطة مئوية). وقد عوض انخفاض الأسعار في السلع المستوردة الأخرى هذه الزيادات المتواضعة في الأسعار، بل أن المؤشر الاجمالي لأسعار الواردات انخفض بشكل معتدل في الربع الثالث (الجدول 1، اللوحة ب).

ركزت تركيا على تصدير مدخلات البناء إلى إسرائيل وحظرت بيعها إلى إسرائيل منذ نيسان 2024. وعلى الرغم من استمرار استيراد منتجات الحجر والأسمنت والمنتجات المعدنية من تركيا حتى بعد فرض الحظر (الجدول 1، الصفان 5 و6)، فقد توقف استيراد الأسمنت من تركيا تماماً. يعتبر حظر بيع الأسمنت إلى إسرائيل أمراً حساساً بشكل خاص، لأن حوالي 45% من الأسمنت المستخدم في البلاد يتم استيراده من تركيا[[4]](#footnote-4). ومع ذلك، وجدت إسرائيل مصادر بديلة لاستيراد الأسمنت، وبالتالي ارتفعت كمية وقيمة واردات الأسمنت في النصف الثاني من العام بعد أن انخفضت في النصف الأول من عام 2024 بسبب تباطؤ نشاط قطاع البناء. على الرغم من استبدال مصادر الاستيراد، وهو ما يصاحبه في بعض الأحيان زيادة في تكاليف الاستيراد، فليست هناك زيادة واضحة في أسعار الأسمنت أو مؤشر أسعار مدخلات البناء للاسكان (الجدول 1، اللوحة ج). إن زيادة واردات الأسمنت دون زيادة أسعاره يوضح محدودية فعالية الحظر المفروض على إسرائيل. هذا الاستنتاج تدعمه أيضًا حقيقة أنه في معظم فئات المنتجات التي كانت الواردات من تركيا في إسرائيل تشكل حصة سوقية كبيرة فيها، لم تنخفض القيمة الإجمالية للواردات (من جميع الدول) بعد فرض الحظر.

**الاستنتاجات**

كان تأثير الحظر التركي على الواردات وأسعار الواردات إلى إسرائيل محدوداً. وهذا يوضح أهمية الأسواق النشطة وسياسات التجارة الليبرالية في تحقيق الأمن الاقتصادي، فضلاً عن الصعوبة التي ستواجهها الدول الفردية في استخدام القيود التجارية على السلع القابلة للتداول كأداة سياسية. أفادت التقارير بأن بعض الصادرات التركية إلى إسرائيل، والتي حظرتها الحكومة التركية، كانت بمثابة صادرات إلى أسواق أخرى، بما في ذلك السوق الفلسطيني. في الوقت نفسه، وجدت إسرائيل بدائل للمنتجات التركية التي توقف استيرادها. إن إيجاد مصادر بديلة لاستيراد الأسمنت دون زيادة في أسعار الأسمنت على الرغم من أن معظم واردات الأسمنت عشية الحظر كانت تأتي من تركيا، يعد مثالاً واضحاً على التأثير المحدود للحظر. في هذه الحالة، قدم الانفتاح الاقتصادي وتنويع مصادر الاستيراد ــ بدلاً من العزلة والإنتاج المحلي ــ حلاً للقيود المفروضة على التجارة في المنتجات القابلة للتداول والتي تتمتع بسوق دولية تعمل بشكل جيد.

**المراجع**

بنك إسرائيل (2023). "اقتصاد شبه الجزيرة؟ تعزيز العلاقات التجارية والسياحية بين إسرائيل واقتصادات الشرق الأوسط"، **تقرير بنك إسرائيل لعام 2022**، ص 54-59.

1. لمزيد من المعلومات حول التجارة بين إسرائيل وتركيا، انظر: بنك إسرائيل (2023). [↑](#footnote-ref-1)
2. بما في ذلك التجارة في المنتجات الدفاعية أو منتجات الطاقة التي لا تبلغ دائرة الإحصاء المركزية عن المشاركين فيها. [↑](#footnote-ref-2)
3. انخفض عدد الزيارات السياحية الإسرائيلية إلى تركيا في عام 2024 إلى حوالي 81 ألف زيارة، وهو انكماش بنحو 90 بالمئة مقارنة بعام 2022 (دائرة الاحضاء المركزية التركية). [↑](#footnote-ref-3)
4. تحتسب نسبة الأسمنت المستورد من تركيا من إجمالي الواردات - 72 في المائة - بالقيمة الدولارية، بينما يتم حساب نسبة الأسمنت المنتج في إسرائيل بالوزن: في عام 2023، سيتم استيراد حوالي 6.7 مليون طن من الأسمنت إلى إسرائيل، ووفقًا لمنشورات المنتج المحلي الوحيد، فإنه أنتج حوالي 4.6 مليون طن من الأسمنت سنويًا. [↑](#footnote-ref-4)